

ورقة تقدير موقف  
بمناسبة يوم العمال العالمي  
تراجع شروط العمل اللائق رافقها تراجع في قانون العمل

إعداد:  
المرصد العمالي الأردني  
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

أيار 2019

1. في الوقت الذي يحتفل فيه عمال العالم والعمال في الأردن بيوم العمال العالمي، كمناسبة تجسد نضالات وجهود العاملين بأجر لتحسين شروط عملهم وفق معايير العمل اللائق وشروط العمل العادلة والمربحة المتعارف عليها دولياً، قامت الحكومة الأردنية بتشجيع مجلسي النواب والأعيان بإجراء تعديلات على قانون العمل تشكل انتهاكات صارخة على حقوق العاملين في الأردن في تشكيل نقابات وإجراء مفاوضات جماعية، وبذلك تم احكام السيطرة على الحركة النقابية الأردنية، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة الى تراجع مختلف مؤشرات العمل ويزيد من مساحة الانتهاكات العمالية في الأردن.

2. وفي هذا السياق تظهر مختلف المؤشرات بوضوح أن غالبية العاملين بأجر في الأردن يعانون من ظروف عمل صعبة وغير عادلة وغير لائقة، سواء من حيث عدم توفر فرص العمل اللائقة وارتفاع معدلات البطالة، خاصة لدى فئة الشباب وانخفاض مستويات الأجور، واتساع ظاهرة العمل غير المنظم والعمالة الفقيرة، وعدم تنظيم العمالة المهاجرة (الوافدة)، وغياب الأمن والاستقرار الوظيفي، واتساع رقعة الانتهاكات والاعتداءات على حقوقهم العمالية والإنسانية الأساسية المنصوص عليها في تشريعات العمل الأردنية والدولية.

3. ان ضعف شروط العمل في الأردن نتيجة حتمية لجملة سياسات اقتصادية واجتماعية وضعتها ونفذتها الحكومات المتعاقبة، حيث لم يساعد هذا النموذج على خلق فرص عمل كافية لطالبيها من خريجي النظام التعليمي، وأدى الى تعميق مشكلات القوى العاملة الأردنية وتعزيز اختلالات سوق العمل. ويعود هذا بشكل أساسي للسياسات الاقتصادية التي قامت بتنفيذها الحكومات المتعاقبة بما فيها الحالية، بسبب غياب المساءلة والمحاسبة والرقابة الحقيقية، ووجود برلمانات ضعيفة غير قادرة على مراقبة أداء الحكومات. إلى جانب القيود الكبيرة المفروضة على تنظيم المجتمع لنفسه، وخاصة العمال، ليجد الأردن نفسه يعاني من المشكلات الاقتصادية ذاتها، التي كان يعاني منها عند انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى التي واجهها قبل ثلاثة عقود، وأطاحت بالقيمة الشرائية للدينار الأردني بشكل ملموس. وقد اعتاد المسؤولون تحميل الظروف الخارجية مسؤولية مجمل المشكلات الاقتصادية التي نعاني منها.

4. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية الحالية تشير بوضوح إلى استمرار صعوبة الأوضاع الاقتصادية، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي في عام 2018 بلغ 1.9 %، ومعدل العجز في الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات ما زال مرتفعاً في نهاية 2018، وارتفع الدين العام إلى مستويات قياسية قاربت 28.6 مليار دينار، ليصل الى ما يقارب 96 % من الناتج المحلي الاجمالي، وهو مؤشر كبير وخطير جداً.

5. هذه النتائج جاءت بسبب تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية اتسمت بالانتقائية نذكر منها: تحرير الأسعار الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات. وتنفيذ سياسات ضريبية غير عادلة، إذ تزايدت الضرائب غير المباشرة وأهمها الضريبة العامة على المبيعات بنسب عالية على غالبية السلع بلغت 16 %، وفرض الضرائب الخاصة بمعدلات عالية على العديد من السلع الأساسية مثل المشتقات النفطية والاتصالات، إضافة إلى ضعف التمايز في معدلات الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات تبعاً لدرجة أهميتها لغالبية المواطنين، في حين لا تزيد حصة ضريبة الدخل عن 4 % من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضعف أساليب التحصيل والتهرب الضريبي، إلى جانب أنها تقوم على أسس غير تصاعدية. وفي المجمل وصلت نسبة الإيرادات الضريبية من الضرائب غير المباشرة إلى ما يقارب 75 % من مجمل الإيرادات الضريبية، وهذا اختلال كبير في السياسات المالية أدى إلى تعمق التفاوت الاجتماعي واتساع رقعة الفقر والفقراء.

6. في الوقت الذي تجاوزت فيه أعداد طالبي الوظائف من خريجي النظام التعليم الأردني المائة ألف سنوياً. شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً ملموساً في أعداد فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني، إذ تراجعت أعداد فرص العمل المستحدثة خلال السنوات الماضية، حيث بلغت في عام 2007 نحو 70 ألف فرصة لتتخفص إلى مستويات لا تزيد عن 50 ألف فرصة عمل في عام 2017، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث سجلت خلال الربع الرابع من عام 2018 رقماً كبيراً بلغ (18.7 %)، بين الإناث (25.7 %)، وبين الذكور (16.9 %)، وعند الشباب ما بين سن (16-24) من غير الجالسين على مقاعد الدراسة ما بين (38.1 - 47.3 %) وهذه أرقام مفزعة. وإلى جانب تراجع معدلات النمو الاقتصادي في تزايد معدلات البطالة، ساهمت الفجوة الكبيرة بين حاجات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي والفني والمهني من حيث نوع التخصصات، ومن حيث درجة امتلاك الخريجين للمعارف والمهارات التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل. وقد شهد الأردن خلال الأشهر الماضية عشرات الاحتجاجات من الشباب مطالبين بالحصول على فرص عمل لائقة.

7. كذلك يعاني سوق العمل الأردني من انخفاض ملموس وكبير في مستويات الأجور للغالبية الكبيرة من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص، إذا ما أخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار لمختلف السلع والخدمات، ما أدى إلى اتساع رقعة العمالة الفقيرة. فالغالبية الكبيرة من العاملين بأجر لا يحصلون على أجور توفر لهم الحياة الكريمة لقاء عملهم الأساسي، وهنالك فجوة كبيرة بين معدلات الأجور التي يحصل عليها

الغالبية الساحقة، وبين قدرة هذه الأجور على توفير حياة كريمة لهم. وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، هنالك تدنٍ واضح في معدلات الأجور لغالبية العاملين بأجر. وحسب أرقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فإن متوسط الأجر الشهري للمشاركين فيها في عام 2017 بلغ (511) ديناراً، حيث بلغت لدى الذكور (531) ديناراً شهرياً، ولدى الإناث (461) ديناراً شهرياً، ولا تتعد أرقام دائرة الإحصاءات العامة عن هذه المؤشرات. وعند مقارنة هذه الأرقام بمستويات الفقر في الأردن نلاحظ المستوى المتدني لمعدلات الأجور هذه، وتشير الأرقام الرسمية لمستويات الفقر المطلق في الأردن إلى اقترابه من 450 ديناراً شهرياً للأسرة المعيارية المكونة من ما يقارب (4.8) افراد، وعند التعمق في شرائح الأجور التي يحصل عليها العاملون بأجر، نلاحظ الوضع الكارثي، إذ أن ما يقارب ثلثي العاملين في الأردن (68.4) بالمائة حسب ارقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يحصلون على رواتب شهرية تبلغ 500 ديناراً فما دون. وللأسف الشديد لا يوجد -حتى نوايا- لدى الحكومة لرفع الحد الأدنى للأجور البالغ (220) ديناراً شهرياً، وهو يقل بشكل كبير عن خط الفقر المطلق للأسرة المعيارية. وهنالك قطاعات واسعة من العاملين بأجر يحصلون على أجور شهرية تقل عن الحد الأدنى للأجور، ويشكل انخفاض الأجور السبب الأساسي لغالبية الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها خلال الأعوام الماضية.

8. ما تزال الحمایات الاجتماعية للعاملين في الأردن ضعيفة، حيث أن تغطية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونظامي التقاعد المدني والعسكري لا يغطون أكثر من 60 بالمائة من القوى العاملة في الأردن البالغ عددها ما يقارب 2.6 مليون عامل حسب تقديرات رسمية. وهذا يعني أن قطاعات عمالية كبيرة غير مشمولة بأي نظام تأميني، حيث أن العاملين في الأردن وفق أسس غير نظامية وفي الاقتصاد غير المنظم تتسع باستمرار. إلى جانب ذلك ما زال مشتري الضمان الاجتماعي غير مشمولين بالتأمين الصحي، هذا إلى جانب عمليات التهرب التأميني الواسعة، حيث هنالك آلاف مؤسسات الأعمال لا تسجل العاملين فيها في الضمان الاجتماعي، وهنالك مؤسسات تشارك جزءاً من العاملين، والعديد من المؤسسات تشارك العاملين لديها أو جزءاً منهم برواتب تقل عن رواتبهم الحقيقية وذلك بهدف تخفيف الاقتطاع المترتب عليها.

9. تواجه قطاعات واسعة من العاملين في الأردن من تزايد رقعة الانتهاكات التي يتعرض لها العاملين فيها، إذ ما زالت عمليات التفتيش التي تقوم بها وزارة العمل غير قادرة على وضع حد للتجاوزات والمخالفات التي تقوم

بها فئات كبيرة من أصحاب الأعمال. وهناك أيضاً انتهاكات كبيرة تتعلق بساعات العمل، إذ أن هنالك العديد من القطاعات العمالية يعمل فيها العاملون ساعات تتجاوز ساعات العمل الأسبوعية التي نص عليها قانون العمل، دون الحصول على بدل عمل إضافي، كما تغيب شروط السلامة والصحة المهنية عن قطاعات واسعة من العاملين في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والعاملين في الاقتصاد غير المنظم.

10. في ضوء ما تم استعراضه، بات من الضروري على الحكومة ومختلف أجهزة الدولة الأردنية، الأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات التي تواجه عمال الأردن وسوق العمل، عند رسمها وتنفيذها للسياسات المختلفة وخاصة السياسات الاقتصادية، لتصب مجملها في زيادة فرص العمل الجديدة واللائقة، وإعادة النظر بسياسات الأجور المتبعة وإعطائها بعداً قيمياً اجتماعياً، وعدم التعامل معها باعتبارها كلفة فقط، وإعادة النظر بنصوص قانون العمل بحيث يصبح متوائماً مع الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل المتعارف عليها دولياً.